تقدير العلاقة بين الفقر متعدد الأبعاد للنمو الاقتصادي في الدول النامية

أمينة عز الدين عبد الله [1] **سميه أحمد عبد المولى [2]**

محمد سمير محمد محمود[3]

ملخص

تتناول هذه الورقة نتائج بعض الدراسات السابقة فيما يتعلق بأثر النمو الاقتصادي على الفقر النقدي، وذلك من منظور فرضية الأثر التساقطي للنمو الاقتصادي على الفقراء، ومفهوم النمو المحابي للفقراء، وإدخال أثر التفاوت في توزيع الدخل على العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي، واخيراً مفهوم النمو الإحتوائي.

وتهدف هذه الورقة إلى قياس أثر النمو الاقتصادي على الفقر متعدد الابعاد، وذلك من خلال نموذج لتقدير العلاقة بين الفقر متعدد الأبعاد للنمو الاقتصادي، وذلك لبيانات مقطعية Cross-sectional لعينة مكونة من 38 دولة نامية. حيث تشير نتائج القياس إلى أن العلاقة من النمو الاقتصادي إلى الفقر عكسية ومعنوية إحصائياً، كما بلغت مرونة الفقر للنمو الاقتصادي 0.50، بينما وُجد أن مرونة الفقر للتفاوت في توزيع الدخل أعلى من مرونة الفقر للنمو الاقتصادي في الدول النامية بالعينة، مما يعني أنه ربما يتعين التركيز على خفض التفاوت في توزيع الدخل بالدول النامية لاسيما الدول الأقل دخلاً، وذلك كآداة لاستهداف الفقر بهذه الدول.

1 أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان.
2 أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان.
3 دارس دكتوراه بكلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان.

Abstract

Although several applied studies have dealt with the relationship from economic growth to poverty in monetary terms, few studies tried to address the relationship between multidimensional poverty and economic growth in both directions, as the former is a relatively new concept. This study aims to address the relationship between multidimensional poverty and economic growth is estimated in both directions.

The relationship between economic growth and poverty is estimated form a sample of 38 countries, and from poverty to economic growth form a sample of 30 countries. The study concluded that there was an inverse relationship between economic growth and multidimensional poverty, in both directions. This relationship was found to be statistically significant, although not economically significant, as both multidimensional poverty and economic growth were found to be inelastic to each other.

(1) مقدمة:

عادة ما يقتصر الأدب الاقتصادي حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر على البعد النقدي للفقر، غير أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد ولا تقتصر على الدخل فحسب والذي يُعد مفهوماً ضيقاً يهمل الأبعاد الأخرى غير النقدية كالتعليم، والصحة، والتغذية، والمساواة في النوع الاجتماعي وغيرها، ولذا يتعين دراسة أثر النمو الاقتصادي على الأبعاد غير النقدية للفقر خاصة التعليم والصحة.

وتتناول الورقة مفهوم الفقر متعدد الأبعاد، ونتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بأثر النمو الاقتصادي على الفقر النقدي، وذلك من منظور فرضية الأثر التساقطي للنمو الاقتصادي على الفقراء، ومفهوم النمو المحابي للفقراء، وإدخال أثر التفاوت في توزيع الدخل على العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي، واخيراً مفهوم النمو الإحتوائي، ثم تتناول الورقة أثر النمو الاقتصادي على الفقر غير النقدي، حيث تهدف هذه الورقة إلى تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي على الفقر متعدد الابعاد، وذلك من خلال نموذج يقيس مرونة الفقر متعدد الأبعاد للنمو الاقتصادي، وذلك لبيانات مقطعية Cross-sectional لعينة مكونة من 38 دولة نامية.

(2) الفقر متعدد الأبعاد:

يمكن التمييز بين مدخلين لمفهوم الفقر؛ المدخل الأول أحادي البعد ويُركز على البعد النقدي كمعيار وحيد للفقر، ويتمثل في عدم كفاية دخل الفرد (أو الأسرة) النقدي لتلبية الحاجات الضرورية والأساسية بمفهومها المطلق، أو تلك الحاجات الأساسية السائدة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة بالمفهوم النسبي، بحيث يُعد فقيراً كل فرد (أو أسرة) يقل دخله (أو إنفاقه) عن هذا الحد، ويُعرف هذا الحد بخط الفقر (Ravallion, 1998, p. 3 ; Chen & Ravallion, 2008, pp. 3,4).

أما المدخل الثاني فهو مدخل متعدد الأبعاد يتضمن عدد من الأبعاد غير النقدية للفقر، ومهدت لظهوره أفكار Amartya Sen في الثمانينيات والذي رأى أن النمو الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة لتنمية قدرات البشر، أي أن كلا من الموارد المتاحة واللازمة لاشباع الحاجات الإنسانية ما هى إلا وسائل لغايات أخرى، فالهدف من انفاق الدخل على اشباع الحاجات الإنسانية هو تنمية قدرات الفرد، بما يؤهله للقيام بأدواره في المجتمع الذي يعيش فيه (Alkire & Sarwar, 2009, p. 5).

وإنتقد Sen الاعتماد على الدخل (أو الإنفاق) كمعيار وحيد لقياس الفقر، حيث أن توافر الدخل الكاف لا يعني بالضرورة تنمية قدرات الفرد وقيامه بهذه الأدوار، فتنمية قدرات شخص معاق على سبيل المثال بما يؤهله للقيام بذات الدور الذي يقوم به شخص عادي؛ لابد وأن يكون أكثر كلفة من تنمية قدرات هذا الأخير، ومن ثم لا يصح مقارنة دخل الشخص المعاق بالشخص السليم، فقد يكون الأخير في وضع أفضل من الأول من منظور فقر القدرات حتى وإن كان دخله أقل من دخل الأول (Sen A. K., 1997, p. 393).

وبذلك يختلف مفهوم الفقر من شخص لآخر باختلاف النوع، والعمر، والحالة الصحية، والبدنية، وهى العوامل التي تحدد بدورها حاجات كل فرد وبالتالي الموارد اللازمة لاشباعها، ولذا يرى Sen أن الفقر ليس فقر الدخل، وإنما هو الإخفاق في تنمية القدرات الأساسية للفرد، للوصول إلى الحد الأدنى المقبول من مستوى المعيشة اللازم لقيامه بدوره في المجتمع (Deaton, 2003, p. 11).

وقد مهدت أفكار Sen إلى ظهور مفهوم التنمية البشرية، والذي تبناه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP بأول تقرير صادر عن التنمية البشرية في عام

1990 لقياس التنمية البشرية من خلال أبعاد ثلاث وهى طول العمر، والمعرفة، ومستوى المعيشة (Alkire & Sarwar, 2009, pp. 3-8).

ويُعد الفقر المفهوم العكسي للتنمية البشرية، فإذا كانت التنمية البشرية تتمثل في عملية توسيع خيارات البشر في العيش حياة طويلة، والتمتع بالصحة، والتعليم، والمستوى المعيشي اللائق، إلى جانب خيارات إضافية منها الحرية السياسية، وضمان حقوق الإنسان؛ فإن الفقر يعني الحرمان من مقومات التنمية البشرية المشار إليها آنفاً (UNDP, 1997, p. 15).

ولذا فقد قدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لاحقاً دليل الفقر البشري Human Poverty Index (HPI) ، وذلك في تقرير التنمية البشرية الصادر عام 1997، ويقيس الفقر من خلال ثلاثة أبعاد وهي طول العمر، والمعرفة، ومستوى المعيشة اللائق. وقد تم التمييز بين نوعين من دليل الفقر البشري، وهما دليل الفقر البشري في الدول النامية HPI-1، ودليل الفقر البشري في دول مختارة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية HPI-2، باعتبار أن خيارات الأفراد ودرجة الحرمان قد تتفاوت بشكل كبير في الدول النامية عنها بالدول المتقدمة (UNDP, 1997, p. 125 ; UNDP, 2006, p. 395).

وفي عام 2010 قدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ورقة عمل حول سبل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية MDGs، تضمنت الإشارة إلى أنه من الأهمية بمكان النظر إلى كافة أوجه الحرمان التي يعاني منها الفقراء، بحيث يتم العمل على التخفيف من وطأتها بشكل آني، على اعتبار أن هذه الأوجه مرتبطة ويؤثر كل منها في الآخر، ومن ثم فإن إحراز تقدم في أحد الأهداف من شأنه الإسراع في إنجاز الأهداف الأخرى، مما مهد لظهور ما يُعرف بدليل الفقر متعدد الأبعاد Multidimensional Poverty Index (MPI) والذي يقيس الفقر من ثلاث

أبعاد رئيسية وهى الصحة، والتعليم، ومستوى المعيشة، مقاسة من خلال عشرة أبعاد فرعية مختلفة (Alkire and Santos, 2011, p. 6). وذلك على النحو الوارد بالجدول رقم (1).

جدول رقم (1): ابعاد دليل الفقر متعدد الأبعاد

أبعاد الفقر		الوزن	الوصف
الصحة	(1) وفيات الأطفال:	6/1	إذا كان هناك حالة وفاة لطفل بالأسرة.
	(2) التغذية:	6/1	إذا كان هناك أي فرد بالأسرة يعاني من سوء التغذية.
التعليم	(1) عدد سنوات التعليم:	6/1	إذا كان هناك فرد بالأسرة لم يكمل 5 أعوام دراسية.
	(2) القيد في التعليم:	6/1	إذا كان هناك طفل من سن 1-8 سنوات متسرب من التعليم.
مستوى المعيشة	(1) الكهرباء :	18/1	إذا كان منزل الأسرة غير مزود بالكهرباء .
	(2) مياه الشرب:	18/1	إذا كان منزل الأسرة غير مزود بمياه الشرب.
	(3) الصرف الصحي:	18/1	إذا كان منزل الأسرة غير متصل بشبكة الصرف الصحى.
	(4) أرضية المسكن:	18/1	إذا كانت أرضية مسكن الأسرة غير نظيفة أو رملية أو ملوثة.
	(5) وقود الطهي:	18/1	إذا كانت الأسرة تستخدم الخشب أو الكحول أو روث الحيوانات كوقود للطهى.
	(6) الأصول:	18/1	إذا كانت الأسرة لا تمتلك أكثر واحدة من الأصول التالية: الراديو/التلفاز/الهاتف/ الدراجة الهوائية أو النارية/ الثلاجة/ أو لا تمتلك سيارة أو شاحنة خاصة.

Source: Alkire and Santos, 2011, p. 7.

ووفقاً لدليل الفقر متعدد الأبعاد، يقال أن الفرد في عداد الفقراء إذا كان يعاني من حرمان ما يعادل ثلث أوزان الدليل على الأقل. (Alkire, 2009, pp. 7-10 ; Alkire, Chatterjee, Conconi, Seth & Vaz, 2014, p. 2).

ويوضح الشكل رقم (1) توزيع الفقراء بالدول النامية في عام 2015 وفقاً للإقليم، وذلك من منظور دليل الفقر متعدد الأبعاد، حيث يُقدر عدد الفقراء بحوالي 1.6 مليار نسمة، 54% منهم (844 مليون نسمة) يعيشون في إقليم جنوب آسيا، 32% (496 مليون نسمة) يعيشون في إقليم إفريقيا جنوب الصحراء، 9% (138.7

مليون نسمة) يعيشون في إقليم شرق آسيا والباسيفيك، 3% (54.4 مليون نسمة) يعيشون في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2% (26 مليون شخص) بإقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي (Alkire, Jindra, Aguilar, Seth & Vaz, 2015, pp. 1, 3).

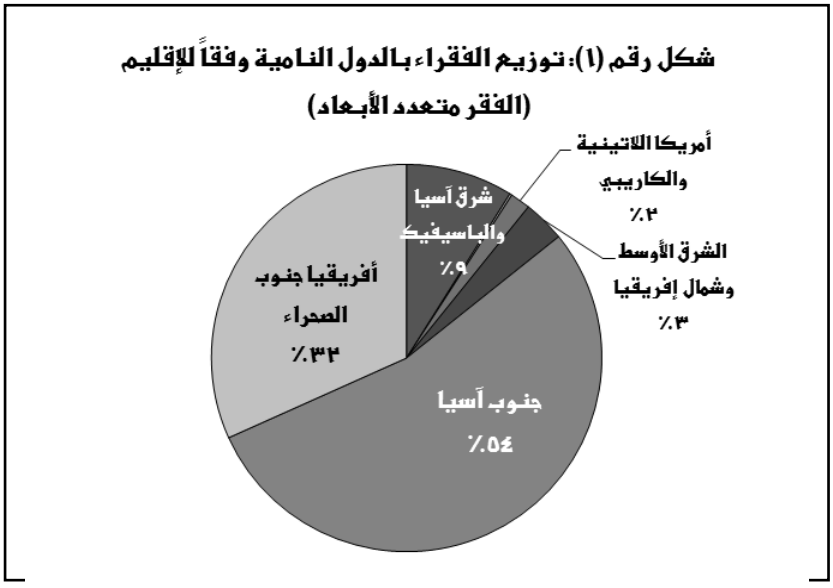

المصدر: تم إعداده بمعرفة الباحث إعتماداً على بيانات Alkire, Jindra, Aguilar, Seth & Vaz, 2015

(3) أثر النمو الاقتصادي على الفقر النقدي:

يزخر الأدب الاقتصادي بالعديد من الدراسات التي تناولت أثر النمو الاقتصادي على الفقر النقدي، ويمكن التمييز بين أربعة اتجاهات رئيسية تناولت بالدراسة أثر النمو الاقتصادي على الفقر النقدي، الأول يركز على فرضية الأثر التساقطي للنمو الاقتصادي على الفقراء، بينما يركز الثاني على مفهوم النمو المحابي للفقراء، أما الثالث فيركز على تحليل أثر ادخال التفاوت في توزيع الدخل إلى هذه العلاقة، وأخيراً يتناول الرابع مفهوم النمو الاحتوائي. وتمثل هذه الاتجاهات

الأربعة مراحل التطور الرئيسية التي مرت بها الدراسات التي تناولت أثر النمو الاقتصادي على الفقر النقدي، وذلك على النحو التالي:

(1/3) فرضية الأثر التساقطي للنمو الاقتصادي على الفقراء:

ظهرت فرضية الأثر التساقطي للنمو الاقتصادي على الفقراء Trickle-down Effect خلال الخمسينيات والسيتينيات، وتقول بأن ثمار النمو الاقتصادي تذهب إلى الأغنياء في البداية، ثم لا تلبث حتى تنتقل رأسياً إلى أسفل من الشرائح الدخلية المرتفعة (الأغنياء) إلى الشرائح الدخلية الدنيا (الفقراء) كنتيجة لقيام الأغنياء بالإنفاق، مما يعني أن مكاسب النمو الاقتصادي تنتقل إلى الفقراء بشكل غير مباشر، كما أن مكاسب الفقراء تكون أقل بكثير من مكاسب الأغنياء، ومع ذلك يُنظر إلى النمو الاقتصادي بأنه يساهم في خفض الفقر، مادام أن معدل نمو متوسط دخل الفقراء موجب، بغض النظر عن حجم المكاسب التي يجنيها الفقراء من النمو بالمقارنة بتلك التي يجنيها الأغنياء، ومن ثم فإنه ليس على الدولة سوى تبني السياسات التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي، والتي بدورها سوف تنعكس في النهاية على خفض الفقر (Kakwani & Pernia, 2000, pp. 2, 3; Negre, 2010, p. 1)

(2/3) مفهوم النمو المحابي للفقراء:

على الرغم من أن النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً لخفض الفقر النقدي، إلا أنه يظل شرطاً غير كافياً بحد ذاته، وذلك في ظل زيادة التفاوت في توزيع الدخل، والذي قد يُخفض أو يلغي من أثر زيادة متوسط دخل الفقراء بفعل النمو الاقتصادي (Negre, 2010, p. 1; Ravailion, 1997, pp. 56, 57; Škare Družeta, n/d, p. 680)، بل وقد يصاحب النمو الاقتصادي زيادة في الفقر في ظل زيادة التفاوت في توزيع الدخل (Kakwani & Pernia, 2000, p. 2; Cord, Lopez, Page, 2003, p. 1)

. وبذلك ظهر مفهوم جديد عُرف في الأدب الاقتصادي بالنمو المحابي للفقراء Pro-poor Growth، والذي ينطوي علي ضرورة إنتهاج سياسات من شأنها المساهمة في التخفيف من مشكلة الفقر، وعدم التعويل على سياسات تعزيز النمو الاقتصادي فحسب.

وليس المقصود بالنمو المحابي للفقراء تلك النمو الذي يصاحبه إنخفاض معدلات الفقر، وإنما يُقصد به النمو الذي يجني بموجبه الفقراء مكاسب تفوق تلك التي يجنيها الأغنياء (Negre, 2010). وعلى الرغم من الاتفاق حول الهدف من النمو المحابي للفقراء إلا أن هناك جدل مثار حول تعريفه. ويمكن التمييز في تعريف النمو المحابي للفقراء بين فريقين؛ يتبنى الفريق الأول وفي مقدمتهم Kakwani ما يُعرف بالمفهوم النسبي للنمو المحابي للفقراء، والذي يرى أن النمو يُعد محابياً للفقراء إذا كان معدل نمو متوسط دخل الفقراء يفوق معدل نمو متوسط الدخل ومن ثم متوسط دخل غير الفقراء (Kakwani & Pernia, 2000, pp. 2-7; 2008, p. 421; Essama- Klasen, Zheng, 2009, p. 2; Osmani, 2005, p. 1 .Nssah, 2004, pp. 1, 2; Lopez J. H., n/d, pp.4, 5; Ravallion, 2004, p. 2)

أما الفريق الثاني وفي مقدمتهم Ravallion فيتبنى ما يُعرف بالمفهوم المطلق للنمو المحابي للفقراء، والذي يرى أن النمو يُعد محابياً للفقراء إذا كانت الزيادة المطلقة في متوسط دخل الفقراء تفوق الزيادة المطلقة في متوسط دخل الأغنياء (Ravallion & Chen, 2003, pp. 93-99; Klasen, 2008, p. 421; Essama-Nssah, .2004, pp. 1, 2; Zheng, 2009, p. 2; Ravallion, 2004, p. 2)

ومن بين المداخل المستخدمة لقياس ما إذا كان النمو محابياً للفقراء من عدمه، مدخل تقدير مرونة الفقر بالنسبة للنمو الاقتصادي، ويُقصد بمرونة الفقر بالنسبة للنمو الاقتصادي، النسبة المئوية للإنخفاض في الفقر استجابة لزيادة النمو

الاقتصادي بنقطة مئوية واحدة (Zheng, 2009, pp. 2, 3). ولعل من أبرز الدراسات التطبيقية التي تناولت قياس مرونة الفقر بالنسبة للنمو الاقتصادي الدراسة التي أجراها كلاً من Dollar & Kraay على عينة من 80 دولة نامية خلال الفترة ما بين 1960 – 2000 لدراسة أثر النمو الاقتصادي مقاساً بمعدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل، وذلك على الفقر مقاساً بمعدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل بأفقر عشيرين (20%) من السكان، حيث توصلا إلى أن العلاقة بين النمو الاقتصادي ومتوسط دخل الفقراء علاقة خطية وموجبة ومعنوية، مما يعني أن زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 1% يصاحبها زيادة في متوسط دخل الفقراء بنفس النسبة، وهو ما يعني أن النمو مفيد للفقراء، ومن ثم ليس على الدولة سوى تبني حزمة من السياسات التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي، والتي بدورها تنعكس على تحسين أحوال الفقراء (Dollar & Kraay, 2001, pp. 1, 2, 23, 32).

وبذلك يفترض كلاً من Dollar and Kraay أن دخل الفقراء يزداد بشكل متناسب مع النمو الاقتصادي، مما يعني أن المكاسب النسبية للنمو التي تعود على الفقراء تعادل تلك التي تعود على الأغنياء (Kakwani, 2001, p. 2 ; Kakwani & Pernia, 2000, pp. 2, 3). إلا أن ذلك لا يُعد نمواً محابياً للفقراء بمفهوميه النسبي والمطلق المشار إليهما بعاليه، حيث يرى منتقدي دراسة Dollar and Kraay أن ذلك ما هو إلا أحد صور فرضية الأثر التساقطي للنمو الاقتصادي على الفقراء، كما يروا إغفالها لأثر التفاوت في توزيع الدخل.

وفي دراسة تطبيقية أخرى وباستخدام نفس البيانات المجمعة التي استخدمها Dollar and Kraay، ولكن مع إحلال معامل جينيGini Coefficient لقياس التفاوت في توزيع الدخل محل متوسط نصيب أفقر عشيرين من السكان، توصلت الدراسة إلي وجود علاقة موجبة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل ومعامل جيني،

مما يعني أن ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل قد صاحبه ارتفاع في قيمة معامل جيني، وبالتالي المزيد من التدهور في توزيع الدخل، ومن ثم زيادة الفقر، وهي عكس النتائج التي توصل إليها (Amann, Aslanidis, Dollar and Kraay Nixon, & Walters, 2002, pp. 21, 22).

كما يُؤخذ على دراسة Dollar and Kraay أنها أجريت على بيانات مجمعة لعدد من الدول، وبالتالي فإن النتائج تعكس متوسط عام لا يعبر عن التجارب الفردية لبعض الدول، ومن ثم لا يمكن تعميمها، فقد تكون السياسات التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي كفيلة بخفض الفقر في بعض الدول، بينما قد يتطلب الأمر في البعض الآخر التركيز على تخفيف التفاوت في توزيع الدخل لتحقيق ذات الهدف (Kakwani, 2001, p. 2; Son, 2004, p. 307).

وفي محاولة من كل من Dollar and Kraay للرد علي أوجه النقد الموجه إلي دراستيهما، فقد قاما عام 2013 بإعادة إختبار ذات العلاقة وتحديث بيانات الدراسة التي تم اجراؤها عام 2002، وذلك لعينة مكونة من 118 دولة، مع التطبيق على دخل أقل 40% من الشرائح الدخلية من السكان وعدم الاكتفاء بأقل عشيرين، وقد توصلا إلي تأكيد نتائج دراسة عام 2002، حيث وجدا أن متوسط دخل أفقر 40% من السكان يزداد بنفس نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل (Dollar, Kleineberg, & Kraay, 2013, pp. 2, 16).

كما أكد Kraay على هذه النتائج من خلال الدراسة التي اجراها على عينة من 80 دولة نامية خلال الثمانينات والتسعينيات، توصلت إلى أن هناك ثلاثة مصادر للنمو المحابي للفقراء تتمثل في ارتفاع معدل نمو متوسط الدخل، وارتفاع مرونة الفقر للنمو في متوسط الدخل، وأخيراً نمط النمو الذي يصاحبه خفض الفقر، حيث وُجد أن 70%، 97% من التغيرات في الفقر في الأجلين الطويل والقصير

على الترتيب تعزو إلى التغيرات في معدل نمو متوسط الدخل، وهو ما يرجح كفة السياسات التي تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي، والذي يساهم بدوره في خفض الفقر، بينما تعزو معظم التغيرات الباقية إلى التغيرات في نمط النمو الذي يصاحبه خفض الفقر، والذي يتوقف بدوره على التفاوت في توزيع الدخل (Kraay, 2006, pp. 198, 220, 221; Kraay, 2004, pp. 26, 27).

وقد توصلت دراسات تطبيقية أخرى اجريت على بيانات مجمعة Panel data إلى تقدير مرونة الفقر بالنسبة للنمو الاقتصادي بما يعادل −1 (Ram, 2006, p. 608)، مما يعني أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بما نسبته 1% يترتب عليه إنخفاض في الفقر بنفس النسبة، وهو ما يؤكد على نفس ما توصلت إليه دراسة Dollar and Kraay فيما يتعلق بتقدير مرونة الفقر بالنسبة للنمو الاقتصادي.

ولم تقتصر الدراسات التطبيقية التي استهدفت تقدير مرونة الفقر للنمو الاقتصادي على دراسة Dollar and Kraay فحسب، بل تم إجراء العديد من الدراسات الأخرى، حيث قدر البنك الدولى مرونة الفقر بالنسبة للنمو الاقتصادي بحوالي −2%، حيث أنه يترتب على زيادة متوسط استهلاك الأسر التي تعيش بأقل من دولار في اليوم، إنخفاض في الفقر بنسبة 2% (The World Bank, 2000, p. 47)، كما توصلت دراسة تطبيقية أخرى إلى أن مرونة الفقر للنمو الاقتصادي تعادل −3%، حيث وُجد أن نسبة السكان ممن يعيشون بأقل من دولار في اليوم ما بين عامي 1987−1993 قد انخفضت من 31% إلى 29% (Ravallion & Chen, 1996, pp. 22-24)

بالإضافة إلى دراسة ثالثة توصلت إلى أن ارتفاع معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك بنسبة 3% من المتوقع أن ينتج عنه ما بين 6% إلى 10%

إنخفاض في عدد السكان ممن يعيشون بأقل من دولار في اليوم (Ravallion, 1995, p. 416).

كما توصلت دراسة رابعة إلى أن مرونة الفقر للنمو الاقتصادي تعادل −2، غير أنه قد وُجد أن ارتفاع معدل نمو متوسط دخل الأسرة بما نسبته 2% يترتب عليه إنخفاض في الفقر بنسبة تتراوح ما بين 1% إلى 7%، وتم تفسير ذلك بأن مرونة الفقر للنمو الاقتصادي ترتفع كلما زادت حدة الفقر، مما يعني أن مكاسب الفقراء من النمو لا تقتصر على الفقراء بالقرب من خط الفقر، وإنما تصل إلى الفقراء ممن يعانون من الفقر المدقع (Cited in Ravallion, 2004, p. 9).

وقد لفتت الدراسة الأخيرة نظر الباحثين إلى أهمية إجراء دراسات أخرى لقياس مرونة الفقر بالنسبة للنمو الاقتصادي وذلك عند كل خط من خطوط الفقر الدولية، حيث قامت أحد الدراسات بتقدير مرونة الفقر للنمو الاقتصادي بالدول الأقل نمواً LDCs، وذلك عند خطوط فقر 1، 1.25، 2، 2.5 دولار في اليوم، وذلك خلال الفترة 1999−2005، حيث وُجد أن مرونة الفقر عند معدل نمو 3.33% قُدرت بحوالي 1.69− ، 1.42− ، 0.96− ، 0.75− لكل خط فقر على الترتيب، مما يعكس اختلاف مرونة الفقر للنمو الاقتصادي باختلاف خطوط الفقر، وزيادتها مع زيادة حدة الفقر (Lenagala, 2010, pp. 927-930 & Ram). كما تم إجراء دراسة أخرى لتقدير مرونة الفقر للنمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لبعض الدول النامية عند خط فقر 2 دولار في اليوم خلال 1990−2010، وتوصلت إلى تقدير مرونة الفقر بـ 0.84− في المتوسط، كما بلغت 0.22− بجنوب آسيا، 0.13− بالهند (Ram, 2011, pp. 2433-2439).

ويُؤخذ على مرونة الفقر للنمو الاقتصادي أنها قد تنعكس في ظل معدلات نمو مرتفعة (Zheng, 2009, p. 3)، حيث اظهرت النتائج التطبيقية أنه مع استمرار

انخفاض الفقر تزداد مرونة الفقر للتفاوت في توزيع الدخل بما يرجح كفة السياسات التي من شأنها خفض التفاوت في توزيع الدخل (Olinto, Ibarra, & Saavedra-Chanduvi, 2014, pp. 9, 10).

(3/3) النمو الاقتصادي والتفاوت في توزيع الدخل والفقر:

يلعب التفاوت في توزيع الدخل دوراً هاماً في التأثير على العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر، وقد توصلت أحد الدراسات التطبيقية إلى أن ارتفاع مستوى الدخل بما نسبته 10% يترتب عليه خفض الفقر بما نسبته 4.3% في الدول المنخفضة التفاوت في توزيع الدخل، وبما نسبته 0.6% فقط في الدول المرتفعة التفاوت في توزيع الدخل، مما يعني أن النمو من الممكن أن يكون في غير صالح الفقراء ما لم يقترن بخفض التفاوت في توزيع الدخل (Lopez J. H., n/d, pp. 5, 6).

كما توصلت دراسة أخرى إلى أن قدرة النمو الاقتصادي على خفض الفقر بشكل أسرع في دولة ما بالمقارنة بدولة أخرى تحقق نفس معدل النمو، يتوقف على مدى التفاوت في توزيع الدخل فيما بين الدولتين، حيث وُجد أن معدل النمو الاقتصادي في الدول التي يقترب فيها التفاوت في توزيع الدخل مقاساً بمعامل Gini من 0.6 يكون أقل من نصف سرعة تلك الدول التي يقترب فيها قيمة معامل Gini من 0.2 وذلك في خفض الفقر (Lustig, Arias, & Rigolini, 2002, p. 2). مما يعني أن النمو الاقتصادي لا يكفي لخفض معدلات الفقر، لأن العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر تتأثر بالتفاوت في توزيع الدخل (Azam & Redmon, 1993, p. 15).

كما توصلت دراسة ثالثة اجريت على بيانات مجمعة لـ 58 دولة نامية خلال الفترة ما بين 1980–1998 إلى أن جانب كبير من التباين في مرونة الفقر بالنسبة للنمو الاقتصادي تعزو إلى التغيرات في التفاوت في توزيع الدخل، حيث وُجد أنه

بينما كانت مرونة الفقر بالنسبة للدخل في المتوسط 1.31- (تتراوح ما بين 0.71- لدول افريقيا جنوب الصحراء، 2.27- لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا)، فإن مرونة الفقر للتفاوت في توزيع الدخل مقاساً بمعامل جيني تعادل 0.80 في المتوسط (تتراوح ما بين 0.01 لجنوب آسيا، 1.73 لأمريكا اللاتينية) (Kalwij & Verschoor, 2007, p. 805).

(4/3) مفهوم النمو الإحتوائي:

ظهر مؤخراً مفهوم يعكس بعداً جديداً من أبعاد العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي والتفاوت في توزيع الدخل، ويُعرف بالنمو الإحتوائي Inclusive Growth، ويتم بموجبه خفض الفقر، وكذا خفض التفاوت في توزيع الدخل، وتحسن أحوال الفئات المهمشة، أي أنه ليس ثمة تعارض بين هدفي تحقيق النمو الاقتصادي، وخفض التفاوت في توزيع الدخل، بل أنه حتى يكون النمو مستدام في الأجل الطويل وفعال في خفض الفقر فإنه لابد وأن يصاحبه خفض في التفاوت في توزيع الدخل، وأن يشمل كل القطاعات والشرائح في المجتمع (CAFOD, 2014, p. 4; Rahul, Tulin, & Kumar, 2014, p. 16; Ianchovichina, Lundstrom, & Garrido, 2009, p. 4; Kim, 1997, p. 1909).

وقد توصلت دراسة تطبيقية إلى أن اتباع سياسات تهدف إلى النمو الاقتصادي Pro-growth ينبغي أن يصاحبها سياسات محابية للفقراء لضمان العدالة والاستدامة للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ومن ثم خفض الفقر، حيث أن الدول التي لم تنجح في تحقيق ذلك لن تتمكن إلا من تحقيق نمو قصير الأجل يصاحبه ارتفاع في معدلات الفقر (Škare & Družeta, n/d, p. 691).

ولا يقتصر النمو الاحتوائي على خفض الفقر النقدي ومشاركة الجميع في جني ثمار النمو الاقتصادي، وإنما يتضمن أيضاً المكاسب غير النقدية بما في ذلك

تعزيز التنمية البشرية، والمشاركة في صنع القرار، وحرية التعبير، وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية المناخ، بما يتطلب الاستثمار في رأس المال البشري، وعدم التمييز، والتمكين الاجتماعي، والحوكمة، وتوليد فرص العمل، وتوسيع شبكة التأمين الاجتماعي، واستخدام الضرائب التصاعدية (CAFOD, 2014, p. 7). ولعل ذلك ما يلفت الانتباه إلى تتبع أثر النمو الاقتصادي على الفقر بأبعاده غير النقدية.

(4) أثر النمو الاقتصادي على الفقر غير النقدي:

ركز الأدب الاقتصادي حول النمو المحابي للفقراء على البعد النقدي للفقر، غير أنه لا يُشترط أن يترتب على زيادة الدخل النقدي خفض الفقر كظاهرة متعددة الأبعاد، وبذلك يُعد المفهوم النقدي مفهوماً ضيقاً يهمل الأبعاد الأخرى غير النقدية للفقر، كالتعليم، والصحة، والتغذية، والمساواة في النوع الاجتماعي، وغيرها من الأبعاد غير النقدية، ولذا يتعين دراسة أثر النمو الاقتصادي على الأبعاد غير النقدية للفقر خاصة التعليم والصحة (Klasen, 2008, pp. 420, 424).

وقد حاولت أحد الدراسات التطبيقية قياس النمو المحابي للفقراء ولكن من منظور الأبعاد غير النقدية للفقر، وذلك بالتطبيق على بوليفيا خلال الفترة 1989-1999، وتوصلت إلى أن النمو الاقتصادي في بوليفيا كان محابياً للفقراء بالمفهوم النسبي فقط ولكن ليس بالمفهوم المطلق للنمو المحابي للفقراء، وبأخذ الأبعاد غير النقدية للفقر وجد أن النمو الاقتصادي كان محابياً للفقراء بالمفهوم المطلق، مع بعض الاستثناءات في حالات الفقر المدقع (Klasen, 2008, pp. 421, 424-440).

كما حاولت دراسة أخرى تحليل أثر النمو الاقتصادي على الصحة مقاسة بمعدل وفيات الأطفال والرضع، وجدت أن مرونة الدخل طويلة الأجل لوفيات الأطفال والرضع كانتا 0.2 ، 0.4 على الترتيب، ولعل ما يؤكد ذلك أن أكثر من

400 الف حالة وفاة بين الأطفال بالدول النامية خلال عام 1990 فقط، وهو ما قد يعزو إلى الأداء الاقتصادي المتواضع لهذه الدول خلال الثمانينات (Pritchett & Summers, 1993, pp. 37, 38).

وبناء على ما تقدم فإن خفض الفقر بأبعاده غير النقدية، يتطلب تركيز سياسات النمو المحابي للفقراء على الاستثمار في رأس المال البشري للفقراء، من خلال تحسين خدمات التعليم، والصحة، والتغذية للأطفال، وضمان المساواة بين الذكور والإناث، وتحسين أحوال المرأة (Senauer, 2002, pp. 826-828).

(5) النموذج:

تأسيساً على الدراسات السابقة التي تناولت بالقياس أثر النمو الاقتصادي على الفقر فقد وُجد أن النمو الاقتصادي، والتفاوت في توزيع الدخل من بين أبرز المتغيرات المؤثرة على الفقر النقدي، بينما تناولت دراسات أخرى أثر النمو الاقتصادي على التنمية البشرية، والتي تمثل بدورها الوجه العكسي للفقر بمفهومه متعدد الأبعاد، حيث وُجد أن الإنفاق الحكومي على قطاعات التنمية البشرية كالتعليم، والصحة، وتوزيع الدخل؛ من المتغيرات المفسرة للتباين في التنمية البشرية (Suri, Boozer, Ranis, & Stewart, 2011, p. 519).

وبُناء على ذلك يهدف النموذج إلى قياس مرونة المتغير التابع (الفقر بمفهومه متعدد الأبعاد) للتغيرات في المتغيرات المستقلة (النمو الاقتصادي التفاوت في توزيع الدخل / والإنفاق الحكومي على التعليم / والإنفاق الحكومي على الصحة)، وذلك لبيانات مقطعية Cross-sectional لعينة مكونة من 38 دولة نامية من أصل 61 دولة نامية تمثل كل الدول التي توافرت عنها بيانات المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج، وذلك بعد استبعاد القيم المتطرفة Outliers والتي قد تؤثر في نتائج التقدير وتجعلها نتائج متحيزة Biased.

ويتم تقدير النموذج بالاعتماد على أسلوب المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Square (OLS). وبذلك يمكن صياغة النموذج كما هو وارد بالمعادلة رقم (1):

$$ln.Pov_i = \alpha_1 - \beta_1 ln.GDPer_i + \beta_2 ln.Gini_i - \beta_3 ln.GovEduPer_i - \beta_4 ln.GovHthPer_i + v_i \dots\dots\dots (1)$$

حيث Povi يمثل الفقر بالمفهوم متعدد الأبعاد (المتغير التابع)، GDPeri النمو الاقتصادي، Ginii التفاوت في توزيع الدخل، GovEduPeri متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي الحقيقي على التعليم، GovHthPeri متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي الحقيقي على الصحة (المتغيرات المستقلة)، ويمثل υ_i خطأ القياس، بينما تمثل α_1 ثابت المعادلة، β_1 ، β_2 ، β_3 ، β_4 معاملات المتغيرات المستقلة الأربعة على الترتيب. ويتم حساب مرونة المتغير التابع (الفقر) للتغيرات في المتغيرات المستقلة من خلال أخذ اللوغاريتم الطبيعي .ln للمتغيرات المستقلة (Gujarati, 2012, pp. 25, 26).

ويمكن صياغة فرضية Hypotheses النموذج على النحو التالي:

الفرض العدمي: معامل النمو الاقتصادي يساوي صفر $H_0 : \beta_1 = 0$

الفرض البديل: معامل النمو الاقتصادي لا يساوي صفر $H_1 : \beta_1 \neq 0$

وبذلك فإنه إذا اظهرت نتائج القياس أن قيمة معامل النمو الاقتصادي β_1 تساوي صفر، عنئذ نقبل الفرض العدمي ونرفض الفرض البديل، مما يعني أن الفقر لا يستجيب للتغيرات في النمو الاقتصادي، حيث أن مرونة الفقر للنمو الاقتصادي تساوي صفر.

أما إذا اظهرت نتائج القياس أن قيمة معامل النمو الاقتصادي β_1 لا تساوي صفر، عنئذ نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل، مما يعني أن الفقر

يستجيب للتغيرات في النمو الاقتصادي، حيث أن مرونة الفقر للنمو الاقتصادي تختلف عن الصفر. ويُتوقع في هذه الحالة أن تكون إشارة معامل النمو الاقتصادي سالبة للدلالة على أن اتجاه العلاقة من النمو الاقتصادي إلى الفقر عكسية.

ويُمثل الفقر بمفهومه متعدد الأبعاد المتغير التابع، ويتم قياسه بالاعتماد على بيانات دليل الفقر متعدد الأبعاد MPI للدول النامية، وقد تم الحصول على بيانات دليل الفقر متعدد الأبعاد من تقارير التنمية البشرية السنوية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لأعوام 2011، 2013، 2014، 2015 (UNDP, 2011, pp. 143-145; UNDP, 2013, pp. 160-161; UNDP, 2014, pp. 180-183; UNDP, 2015, pp. 228-232)،.

وسوف يتم قياس النمو الاقتصادي في هذه الدراسة بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وقد تم حساب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك بالاستعانة ببيانات مكمش الناتج GDP Deflator، ونظراً لأن مكمش الناتج المحسوب بمعرفة البنك الدولي يمثل النسبة ما بين الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مقوماً بالعملة المحلية لكل دولة، وذلك على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة مقوماً بالعملة المحلية، فقد تم إيجاد خارج قسمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مقيماً بالعملة المحلية، وذلك على قيمة مكمش الناتج المحلي الاجمالي، وذلك للحصول على قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مقوماً بالعملة المحلية (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي).

كما تم إيجاد خارج قسمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة مقيماً بالعملة المحلية لكل دولة، وذلك على متوسط سعر الصرف الرسمي للدولار الامريكي مقيماً بعدد من وحدات العملة المحلية، وذلك للحصول على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مقيماً بالدولار الأمريكي. وأخيراً فقد تم قسمة الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي مقيماً بالدولار الأمريكي، وذلك على عدد سكان كل دولة للحصول على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقيماً بالدولار الأمريكي لكل دولة. وقد تم الحصول على بيانات المتغيرات المستخدمة في حساب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقيماً بالدولار الأمريكي من قاعدة بيانات البنك الدولي (The World Bank, 2016).

ونظراً لأن بيانات دليل الفقر متعدد الأبعاد المتوافرة بتقارير التنمية البشرية تختلف تبعاً لاختلاف سنوات إجراء المسوح من دولة لأخرى، فقد تم مراعاة أن تكون بيانات متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لذات السنة المناظرة لسنة إجراء المسح الخاص بدليل الفقر متعدد الأبعاد لكل دولة.

أما التفاوت في توزيع الدخل فقد تم قياسه بالاعتماد على بيانات معامل جيني المتوافرة بالبنك الدولي، ونظراً لأن بيانات معامل جيني غير مكتملة لكل الدول النامية وذلك في السنوات المناظرة لسنوات إجراء مسوح دليل الفقر متعدد الأبعاد، فقد تم مراعاة أخذ قيمة معامل جيني لأقرب سنة مناظرة لسنة إجراء المسح الخاص بدليل الفقر متعدد الأبعاد لكل دولة، وذلك اعتماداً على افتراض أن قيمة معامل جيني من المتغيرات المستقرة نسبياً، والتي تتغير ببطء. وتتراوح قيمة معامل جيني بين الصفر للدلالة على العدالة الكاملة في توزيع الدخل، والواحد الصحيح للدلالة على التفاوت الكامل في توزيع الدخل (Todaro & Smith, 2011, pp. 204-211).

بينما يقاس الإنفاق الحكومي الحقيقي على التعليم، بمتوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي الحقيقي على التعليم، وتم حسابه بالاعتماد على بيانات البنك الدولي المتوافرة حول نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تم إيجاد حاصل ضرب هذه النسبة في قيم الناتج المحلي الاجمالي

الحقيقي السابق حسابها، وذلك للحصول على قيم الإنفاق الحكومي الحقيقي على التعليم، ثم تم قسمة ذلك على عدد السكان لكل دولة، وذلك للحصول على متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي الحقيقي على التعليم مقيماً بالدولار الأمريكي.

وقد تم استبعاد المتغير الخاص بالانفاق الحكومي الحقيقي على الصحة نظراً لظهور مشكلة الارتباط الخطي متعدد Multicolinarity فيما بينه وبين متغير الإنفاق الحكومي الحقيقي على التعليم، وذلك وفقاً لنتائج حساب مصفوفة الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة، وكذا قيم معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF)، المحسوب باستخدام برمجية Eviews 8. وبذلك يمكن إعادة صياغة النموذج كما هو وارد بالمعادلة رقم (2).

$$ln.Pov_i = \alpha_1 - \beta_1 ln.GDPer_i + \beta_2 ln.Gini_i - \beta_3 ln.GovEduPer_i \dots (2)$$

وقد تم إجراء اختبار White للكشف عن مشكلة اختلاف تباين الخطأ Heteroscedasticity، فقد تلاحظ أن قيمة Obs*R2 تعادل 28.91388، وباستخراج القيمة الجدولية (الحرجة) من جدول توزيع كاي تربيع χ^2، وذلك عند درجات حرية 9 ومستوى معنوية 0.05، فقد وُجد أن القيمة الجدولية لتوزيع كاي تربيع χ^2 تعادل 16.92. وحيث أن قيمة Obs*R2 أكبر من القيمة الجدولية لتوزيع كاي تربيع حيث 28.91388 > 16.92، مما يعني أن القيمة المحسوبة تقع في منطقة الرفض، ومن ثم وطبقاً لإختبار White يتم رفض الفرض العدمي القائل بعدم وجود مشكلة اختلاف تباين الخطأ، ومن ثم قبول الفرض البديل القائل بوجود مشكلة اختلاف تباين الخطأ Heteroscedasticity بما يستوجب معالجتها، وقد تم معالجة هذه المشكلة باستخدام آداة White heteroskedasticity-consistent standard errors & covariance وذلك من خلال برمجية Eviews 8 .

تم تقدير النموذج بالاعتماد على برمجية E-Views 8، وذلك لعينة الدراسة من الدول النامية، ثم تم إعادة تقديره وفقاً لمستوى دخل الدولة، وذلك بتقسيم الدول النامية بالعينة إلى مجموعتين دخليتين، والجدول رقم (2) يوضح نتائج تقدير النموذج لعينة مقطعية من 38 دولة نامية، وذلك بدون فترات ابطاء، وتشير النتائج إلى معنوية المتغيرات المستقلة مجتمعة إحصائياً، حيث تقل القيمة الاحتمالية لتوزيع F أو Prob.(F-statistic) عن 0.05 (Gujarati, 2012, p. 11, 12)، حيث وُجد أنها تقترب من الصفر مما يدل على معنوية المتغيرات المستقلة مجتمعة إحصائياً.

كما تشير قيمة معامل التحديد R^2 إلى القوة التفسيرية للنموذج والتي تعادل 0.54 مما يعني أن المتغيرات المستقلة بالنموذج تفسر ما يعادل 54% من التباينات في المتغير التابع، أو ما يعادل 50% من هذه التباينات طبقاً لقيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R^2، والتي تعادل 0.5018 كما هو مبين بالجدول رقم (2).

كما تؤكد القيمة الاحتمالية لـ t أو Prob(t-statistic) على معنوية المتغيرات المستقلة طالما أنها تقل عن 0.05 (Gujarati, 2012, p. 11)، حيث أنه بالرجوع إلى الجدول رقم (2) وُجد أنها تقترب من الصفر مما يدل على معنوية المتغيرات المستقلة إحصائياً بما في ذلك النمو الاقتصادي.

وبالنظر إلى قيمة وإشارة معامل النمو الاقتصادي $GDPer_t$ يتلاحظ أنها - تعادل 0.533812−، حيث تشير اشارة المعامل إلى أن العلاقة بين النمو الاقتصادي كمتغير مستقل والفقر كمتغير تابع علاقة عكسية، كما تعكس قيمة المعامل المقدرة مرونة الفقر بالنسبة للنمو الاقتصادي، مما يعني أن زيادة النمو الاقتصادي بما نسبته 1% يترتب عليها إنخفاض الفقر (بمفهومه متعدد الأبعاد) بما

يعادل 0.53%، ومن ثم فإن الفقر غير مرن بالنسبة للتغيرات في النمو الاقتصادي بالدول النامية بالعينة.

جدول رقم (2): نتائج إعادة تقدير النموذج الأول طبقاً لمستوى دخل الدول النامية

النموذج	المتغيرات المستقلة	نتائج التقدير							
		Coefficient	t-statistic	Prob. (t-st)	$F_{Calc.}$	$F_{Tab.}$	Prob. (F-st)	R^2	$Adj.\ R^2$
الدول النامية ككل بالعينة (38 دولة)	*RGDPer*	-0.533812	***-3.730954	0.0007	13.86934	2.9222772	0.000006	0.542194	0.501800
	GovEduPer	-0.264595	***-3.301105	0.0023					
	Gini	3.764053	***3.885619	0.0004					
الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأدنى (36 دولة)	*RGDPer*	-0.465775	***-3.310470	0.0023	10.36015	2.9222772	0.000511	0.492711	0.445153
	GovEduPer	-0.244635	***-2.899882	0.0067					
	Gini	3.557428	***3.171827	0.0033					
الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى والأعلى (22 دولة)	*RGDPer*	-1.062080	**-2.103445	0.0498	9.182392	3.12735	0.000665	0.604805	0.538940
	GovEduPer	-0.287711	***-3.326477	0.0038					
	Gini	5.036053	***6.089355	0.0000					

كما وُجد أن الفقر بمفهومه متعدد الأبعاد غير مرن بالنسبة للتغيرات في الإنفاق الحكومي الحقيقي على التعليم، بينما كان أثر التفاوت في توزيع الدخل على الفقر معنوي من الناحية الاقتصادية حيث أن مرونة الفقر للتفاوت في توزيع الدخل تعادل 3.8%.

كما أن إشارات معاملات المتغيرات المستقلة تعكس وجود علاقة عكسية بين الفقر من ناحية، والنمو الاقتصادي، والإنفاق الحكومي الحقيقي على التعليم من ناحية أخرى، وأخرى طردية بينه وبين التفاوت في توزيع الدخل، وهو ما يتسق مع نتائج الدراسات السابقة.

وبذلك فإنه يمكن رفض الفرض العدمي للنموذج والقائل بأن معامل النمو الاقتصادي يساوي صفر، وفي المقابل نقبل الفرض البديل والقائل بأن معامل النمو الاقتصادي يختلف عن الصفر، مما يعني أن ثمة تأثير معنوى إحصائياً للنمو الاقتصادي على الفقر وإن كان غير معنوي إقتصادياً، حيث أن الفقر غير مرن بالنسبة للنمو الاقتصادي (مرونة الفقر للنمو الاقتصادي 0.53%) بالدول النامية بالعينة.

وبالرجوع للدراسات السابقة فقد وُجد أن مرونة الفقر النقدي للنمو الاقتصادي ترتفع كلما زادت حدة الفقر (Ravallion, 2004, p. 9)، كما توصلت دراسة أخرى إلى أن مرونة الفقر النقدي للنمو الاقتصادي قد تنعكس في ظل معدلات نمو مرتفعة (Zheng, 2009, p. 3)، حيث اظهرت النتائج التطبيقية أنه مع استمرار انخفاض الفقر تزداد مرونة الفقر للتفاوت في توزيع الدخل بما يرجح كفة السياسات التي تستهدف خفض التفاوت في توزيع الدخل (Olinto, Ibarra, & Saavedra-Chanduvi, 2014, pp. 9, 10).

ولعل ذلك قد يثير تساؤل حول مدى إمكانية تعميم نتائج تقدير النموذج على الدول النامية، والتي لاشك تختلف فيما بينها من حيث المرحلة التنموية التي تمر بها كل منها، ولذا فإنه يُمكن إعادة تقدير النموذج لكل مجموعة دخلية من مجموعات الدول النامية طبقاً لتصنيف البنك الدولي، بمعنى تقدير النموذج لمجموعة الدول منخفضة الدخل، ولمجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، وأخيراً لمجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى كل على حدة، وذلك للدول النامية بالعينة.

غير أنه بمراجعة الدول النامية بالعينة فقد وُجد أن عدد الدول منخفضة الدخل 16 دولة، وعدد الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى 20 دولة، بينما عدد الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى بالعينة دولتين فقط، وبذلك يتعذر إعادة تقدير النموذج للدول ذات الدخل المتوسط الأعلى على حدة نظراً لصغر حجم العينة.

وبديلاً عن ذلك سيتم تقدير النموذج الموضح بالمعادلة رقم (2) مرتين، الأولى لمجموعة الدول المنخفضة الدخل، ومجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى (36 دولة)، والثانية لمجموعتي الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى والأعلى (22 دولة)، وذلك بعد معالجة مشكلة إختلاف تباين الخطأ Heteroscedasticity باستخدام آداة White heteroskedasticity-consistent standard errors & covariance وذلك من خلال برمجية EViews 8.

وبالرجوع إلى الجدول رقم (2) وُجد أن القيمة الاحتمالية لتوزيع F أو Prob.(F-statistic) تشير إلى معنوية المتغيرات المستقلة طالما أنها تقل عن 0.05 (Gujarati, 2012, p. 11, 12)، حيث أنه أنها تقترب من الصفر مما يدل على معنوية المتغيرات المستقلة مجتمعة إحصائياً، ومن ثم فإن معنوية المتغيرات

المستقلة مجتمعة لم تتغير بإعادة تقدير النموذج للمجموعات الدخلية للدول النامية بالعينة.

بينما يلاحظ أن القيمة التفسيرية للنموذج قد انخفضت في حالة الدول منخفضة الدخل وذات الدخل المتوسط الأدنى، وذلك من 50% إلى 44.5%، بينما نجد أنها قد ارتفعت في حالة الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى والأعلى، وذلك من 50% إلى 54%، وذلك بالنسبة لقيمة معامل التحديد المعدل Adj. R2.

أما فيما يتعلق بالمعنوية الإحصائية للمتغيرات المستقلة كل على حدة، فيُلاحظ أن قيمة t_{Calc}. لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومتوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي الحقيقي على التعليم، ولمعامل جيني ماتزال أكبر من قيم t_{Tab}. عند مستوى ثقة 90%، 95%، 99% مما يدل على معنوية كل منهما إحصائياً، وتؤكد القيمة الإحتمالية لـ t أو Prob(t-statistic) على ذلك حيث كانت أقل من 0.05 لكل منها، وذلك في حالة إعادة التقدير للدول منخفضة الدخل وذات الدخل المتوسط الأدنى.

وبالنظر إلى قيمة وإشارة معاملات المتغيرات المستقلة، يتلاحظ أنها لم تتغير، بما يؤكد على أن العلاقة بين الفقر (المتغير التابع)، وكل من النمو الاقتصادي، والإنفاق الحكومي الحقيقي على التعليم (المتغيرات المستقلة) علاقة عكسية، كما ظلت العلاقة بين الفقر (المتغير التابع) ومعامل جيني (المتغير المستقل) علاقة طردية، وهو ما يتسق مع نتائج تقدير النموذج العام، وأيضاً مع المنطق الاقتصادي بوجه عام.

أما فيما يتعلق بقيمة معاملات المتغيرات المستقلة، والتي تُمثل مرونة الفقر بالنسبة لكل منها، فقد وُجد أنه في حين أن مرونة الفقر للنمو الاقتصادي قد إنخفضت من 0.5% إلى 0.47% وذلك بالدول المنخفضة الدخل والدول ذات

الدخل المتوسط الأدنى، فقد وُجد أنها على النقيض قد ارتفعت من 0.5% إلى 1.1% وذلك بالدول ذات الدخل المتوسط الأدنى والأعلى، مما يعني أن الفقر مرناً بالنسبة للنمو الاقتصادي في الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى والأدنى وذلك عند مستوى ثقة 90%، 95% فقط، بينما ظل الفقر غير مرناً بالنسبة للنمو الاقتصادي بالدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأدنى.

أما مرونة الفقر للتفاوت في توزيع الدخل فقد وُجد أنها قد إنخفضت من 3.8% إلى 3.6% وذلك بالدول المنخفضة الدخل والدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، في حين وُجد أنها على النقيض قد ارتفعت من 3.8% إلى 5% وذلك بالدول ذات الدخل المتوسط الأدنى والأعلى.

وبذلك يتلاحظ أن درجة استجابة الفقر للنمو الاقتصادي، وللتفاوت في توزيع الدخل أكبر بالدول ذات الدخل المتوسط الأدنى والأعلى، وذلك بالمقارنة بدرجة استجابة الفقر لكل منهما بالدول المنخفضة الدخل وذات الدخل المتوسط الأدنى. حيث وُجد أن أثر النمو الاقتصادي على الفقر معنوي من الناحية الاحصائية عند مستوى ثقة 90%، 95%، وإن كان غير معنوي من الناحية الاقتصادية بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأدنى، ومعنوي من الناحية الاقتصادية بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط الأعلى والأدنى (وإن كان غير معنوي عند مستوى ثقة 99% بالدول ذات الدخل المتوسط الأعلى والأدنى).

كما وُجد أن أثر التفاوت في توزيع الدخل على الفقر معنوي من الناحية الإحصائية وأيضاً من الناحية الاقتصادية، وذلك عند مستوى ثقة 90%، 95%، 99%، وإن كان الأثر بالدول ذات الدخل المتوسط الأعلى والأدنى أكبر من الناحية الاقتصادية حيث بلغت مرونة الفقر للتفاوت في توزيع الدخل 5%، وذلك بالمقارنة بـ 3.6% بالدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأدنى.

(6) نتائج الدراسة:

- العلاقة من النمو الاقتصادي إلى الفقر معنوية إحصائياً عند مستوى ثقة 90%، 95%، 99%، حيث وُجد أن العلاقة بين كل منهما عكسية، كما بلغت مرونة الفقر للنمو الاقتصادي 0.50، مما يعني أن زيادة النمو الاقتصادي بما نسبته 1% يترتب عليه خفض الفقر بما نسبته 0.5% بالدول النامية بالعينة.
- العلاقة من النمو الاقتصادي إلى الفقر بالدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأدنى بالعينة معنوية إحصائياً عند مستوى ثقة 90%، 95%، 99%، حيث وُجد أن العلاقة بين كل منهما عكسية، كما بلغت مرونة الفقر للنمو الاقتصادي 0.47، مما يعني أن زيادة النمو الاقتصادي بما نسبته 1% يترتب عليه خفض الفقر بما نسبته 0.47% بالدول النامية ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأدنى.
- العلاقة من النمو الاقتصادي إلى الفقر بالدول ذات الدخل المتوسط الأدنى والأعلى بالعينة معنوية إحصائياً عند مستوى ثقة 90%، 95% فقط، حيث وُجد أن العلاقة بين كل منهما عكسية، كما بلغت مرونة الفقر للنمو الاقتصادي 1.06، مما يعني أن زيادة النمو الاقتصادي بما نسبته 1% يترتب عليه خفض الفقر بما نسبته 1.06% بالدول النامية ذات الدخل المتوسط الأدنى، والأعلى.
- نستخلص من ذلك أن مرونة الفقر للنمو الاقتصادي تزداد كلما تحسن مستوى دخل الدولة، حيث أن مرونة الفقر للنمو الاقتصادي للدول ذات الدخل المتوسط الأدنى والأعلى بلغت 1.06% (مرن)، بالمقارنة بـ 0.47% (غير مرن) بالدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأدنى، مما يعني أن الفقر ربما يكون أكثر

استجابة للنمو الاقتصادي في الدول النامية الأعلى دخلاً، بينما وُجد أن الفقر لا يستجيب للنمو الاقتصادي بالدول النامية الأقل دخلاً، وفي هذه الحالة فإنه يتعين البحث عن سياسات مكملة تستهدف خفض الفقر إلى جانب السياسات التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي، وعدم الاعتماد على الأخيرة فحسب بالدول ذات الدخل المنخفض.

- مرونة الفقر للتفاوت في توزيع الدخل أعلى من مرونة الفقر للنمو الاقتصادي في الدول النامية بالعينة بوجه عام (مرونة الفقر للتفاوت في توزيع الدخل 3.8%)، وفي الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى والأعلى بوجه خاص (مرونة الفقر للتفاوت في توزيع الدخل 5%)، مما يعني أنه ربما يتعين التركيز على خفض التفاوت في توزيع الدخل بالدول النامية لاسيما الدول الأقل دخلاً، وذلك كآداة لاستهداف الفقر بهذه الدول.

قائمة المراجع:

Alkire, S. (2009). Multidimensional Poverty Measures: New Potential. In S. Alkire (Ed.), *The 3rd OECD World Forum on "Statistics, Knowledge*

and Policy Charting Progress, Building Visions, Improving Life. Busan, Korea: OECD World Forum.

Alkire, S., & Santos, M. E. (2011). Acute Multidimensional Poverty: A New Index for Developing Countries. *German Develoment Economics Conference. 3.* Berlin: University of Oxford.

Alkire, S., & Sarwar, M. B. (2009). *Multidimensional Measures of Poverty and Well-bing.* Department of International Development. Oxford, U.K.: European Commission.

Alkire, S., Chatterjee, M., Conconi, A., Seth , S., & Vaz, A. (2014). *Global Multidimensional Poverty Index 2014.* Oxford, U.K.: University of Oxford.

Alkire, S., Jindra, C., Aguilar, G. R., Seth, S., & Vaz, A. (2015). *Global Multidimensional Poverty Index 2015.* University of Oxford, Oxford Department of International Development. Oxford, U.K.: University of Oxford.

Amann, E., Aslanidis, N., Nixon, F., & Walters, B. (2002). *Economic Growth and Poverty Alleviation: A Reconsideration of Dollar and Kraay.* European Association of Development Institutes, Lyublyana, Slovenia.

Azam, G., & Redmon, A. (1993). Revisiting the Relationship Between Growth and Poverty. *The Review of Black Political Economy*(Summer 1993), 5-18.

CAFOD. (2014, August). What is "Inclusive Growth"? *CAFOD Discussion Paper*.

Chen , S., & Ravallion, M. (2008, August). The Developing World Is Poorer Than We Thought, But No Less Successful in the Fight against Poverty. *Policy Research Working Paper*(4703).

Cord, L., Lopez, J. H., & Page, J. (2003, August). When I Use a Word Pro-Poor Growth and Poverty Reduction.

Deaton, A. (2003). *Measuring poverty.* Princeton University, Research Program in Development Studies.

Dollar, D., & Kraay, A. (2001, April). Growth is Good for the Poor. *Policy Research Working Paper*(2587).

Dollar, D., Kleineberg, T., & Kraay, A. (2013, September). Growth Still is Good for the Poor. *LIS Working Paper Series*(596).

Essama-Nssah, B. (2004, September). A Unified Framework for Pro-Poor Growth Analysis. *World Bank Policy Research Working Paper*(3397).

Gujarati, D. (2012). *Econometrics by Example.* New York, U.S.A: Palgrave Macmillan.

Ianchovichina, E., Lundstrom, S., & Garrido, L. (2009). *What is Inclusive Growth?*

IHS Global. (2015). *Eviews User Guide*, 8. (IHS Global Inc.) Retrieved Februrary 16, 2017, from Eviews User Guide: http://www.eviews.com/help/helpintro.html#page/content%2Ftesting-Coefficient_Diagnostics.html

Kakwani, N. (2001). A Note on Growth and Poverty Reduction. *Asia and Pacific Forum on Poverty: Reforming Policies and Institutions for Poverty Reduction.* Manila, Philipines: Asian Development Bank.

Kakwani, N., & Pernia, E. M. (2000). What is Pro-poor Growth? *Asian Development Review, 18*(1).

Kalwij, A., & Verschoor, A. (2007). Not By Growth Alone - The Role of the Distribution of Income in Regional Diversity in Poverty Reduction. *European Economic Review*(51), 805–829.

Kim, K. S. (1997). Income Distribution and Poverty: An Interregional Comparison. *World Development , 25*(11), 1909-1924.

Klasen, S. (2008). Economic Growth and Poverty Reduction: Measurement Issues Using Income and Non-Income Indicators. *World Development, 36*(3), 420–445.

Kraay, A. (2004, March). When Is Growth Pro-Poor? Cross-Country Evidence. *World Bank Policy Research Working*(3225).

Kraay, A. (2006). When is Growth Pro-Poor? Evidence from a Panel of Countries. *Journal of Development Economics*(80), 198– 227.

Lopez, J. H. (n/d). *Pro-poor growth: a review of what we know (and of what we don't).* Washington, D.C, U.S.A: The World Bank.

Lustig, N., Arias, O., & Rigolini, J. (2002, March). Poverty Reduction and Economic Growth: A Two-Way Causality. *Sustainable Development Department Technical Papers Series*(POV-111).

Negre, M. (2010, May). Concepts and operationalization of pro-poor growth. *United Nations University Working Papers*(Working Paper No. 2010/47).

Olinto, P., Ibarra, G. L., & Saavedra-Chanduvi, J. (2014, May). Accelerating Poverty Reduction in a Less Poor World: The Roles of Growth and Inequality. *Policy Research Working Paper*(6855).

Osmani, S. (2005, January). Defining pro-poor growth. *One Pager*(9).

Pritchett, L., & Summers, L. H. (1993, June). Wealthier is Healthier. *Policy Research Working Papers*.

Rahul, A., Tulin, V., & Kumar, N. (2014, April). India: Defining and Explaining Inclusive Growth and Poverty Reduction. *IMF Working Paper*.

Ram, R. (2006). Growth Elasticity of Poverty: Alternative Estimates and a Note of Caution. *KYKLOS, 59*(4), pp. 601–610.

Ram, R. (2011). Growth Elasticity of Poverty: Direct Estimates from Recent Data. *Applied Economics*(43), pp. 2433–2440.

Ram, R., & Lenagala, C. (2010, April). Growth Elasticity of Poverty: Estimates from New Data. *International Journal of Social Economics, 37*(12), pp. 923 - 932.

Ravailion , M. (1997, March 10). Can high-inequality developing countries escape absolute poverty? *Economics Letters, 56*, pp. 51-57.

Ravallion , M., & Chen, S. (2003). Measuring Pro-Poor Growth. *Economics Letters*(78), 93–99.

Ravallion, M. (1995). Growth and Poverty: Evidence for Developing Countries in the 1980s. *Economics Letters*(48), pp. 411-417.

Ravallion, M. (1998). Poverty Lines in Theory and Practice. *Living Stanadards Measurement Study Working Paper*(133).

Ravallion, M. (2004, March). Pro-Poor Growth: A Primer. *World Bank Policy Research Working Paper*(3242).

Ravallion, M., & Chen, S. (1996, December). What Can New Survey Data Tell us About Recent Changes in Distribution and Poverty. *Policy Research Working Paper*(1694).

Sen, A. K. (1997). Distinguished Guest Lecture: From Income Inequality to Economic Inequality. *Southern Economic Journal*, 384-401.

Senauer, B. (2002, August). A Pro-Poor Growth Strategy to End Hunger. *American Journal of Agricultural Economics, 84*(3), 826-831.

Škare, M., & Družeta, R. P. (n/d). Poverty Persistence and Economic Growth: Is there a Nexas? *Macroeconomic Management*, pp. 583-715.

Son, H. H. (2004). A Note on Pro-poor Growth. *Economics Letters*(82), pp. 307–314.

Suri, T., Boozer, M. A., Ranis, G., & Stewart, F. (2011). Paths to Success: The Relationship Between Human Development and Economic Growth. *World Development, 39*(4), 506–522.

The World Bank. (2000). *World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty.* The World Bank . Washington D.C. U.S.A: Oxford University Press.

The World Bank. (2016, December). *World Data Bank.* Retrieved December 2016, from The World Bank: databank.worldbank.org/data/download/site-content/class.xls

Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2011). *Economic Development* (Eleventh ed.). Essex, England: Pearson Education Limited.

UNDP. (1997). *Human Development Report 1997: Human Development to Eradicate Poverty.* New York, U.S.A: United Nations Development Programme, Oxford University Press.

UNDP. (2006). *Human Development Report 2006: Beyond Scarcity: Power, Poverty and Global Water Crisis.* New York, U.S.A: Oxford University Press.

UNDP. (2011). *Human Development Report 2011: Sustainability and Equity A Better Future for All.* New York, U.S.A: United Nations Development Programme.

UNDP. (2013). *Human Development Report 2013 - The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World.* New York, U.S.A: United Nations Development Programme.

UNDP. (2014). *Human Development Report 2014 - Sustaining Human Progress: Reducing Vulnerability and Building Resilience.* New York, U.S.A: United Nations Development Programme.

UNDP. (2015). *Human Development Report 2015 - Work for Human Development.* New York, U.S.A: United Nations Development Programme.

Zheng, B. (2009, April). Consistent Comparison of Pro-Poor Growth.